

## العملات المشفرة بين محاذير الاستخدام وإمكانية الاعتماد في الجزائر

هاجر قرفي<sup>1</sup>، عمار شلابي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة سكيكدة، (الجزائر)، h.guerfi@univ-skikda.dz

<sup>2</sup> جامعة سكيكدة، (الجزائر)، a.chalabi@univ-skikda.dz

\* هاجر قرفي

| تاريخ النشر: 2022/12/31 | تاريخ القبول: 2022/12/31 | تاريخ الاستلام: 2022/12/06 |
|-------------------------|--------------------------|----------------------------|
|-------------------------|--------------------------|----------------------------|

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على العملات الافتراضية المشفرة، والتي تعد أحد أهم الابتكارات التي افرزها التقدم التكنولوجي الحديث في مجال المعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الانترنت، وقد ركزت الدراسة على المواقف المحلية والدولية اتجاه هذه العملات إضافة الى المخاطر والتحديات التي تواجه استخدامها في ضوء ما تتصف به من مجهولية وغياب للرقابة والوساطة و قد خلصت الدراسة الى ان اعتماد العملات الافتراضية المشفرة يؤدي الى مواجهة تحديات ومخاطر بارزة من حيث قبول المجتمع بها من جهة ومن جهة اخرى قد تقتقر الى الشرعية القانونية، الامر الذي دفع بالجزائر الى اتخاذ موقف الرفض الكامل للعملات المشفرة.

الكلمات المفتاحية: عملة افتراضية - عملة مشفرة - انترنت.

تصنيف (JEL): G15.

## Arsad Journal for Economic and Management Studies

P-ISSN: 2661-7641 / E-ISSN: 2716-8107

Available online at: <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/628> | <https://www.ajems.org>

Volume 5 | Issue 2 | December 2022 | pp. 107-118

### Cryptocurrencies between the warnings of use and the possibility of adoption in Algeria.

Hajer Guerfi <sup>1\*</sup>, Amar Chalabi <sup>2</sup>

<sup>1</sup> Skikda University (Algeria), h.guerfi@univ-skikda.dz

<sup>2</sup> Skikda University (Algeria), a.chalabi@univ-skikda.dz

\* Hajer Guerfi

*Received: 06/12/2022*

*Accepted: 31/12/2022*

*Published: 31/12/2022*

#### Abstract:

This study aims to identify encrypted virtual currencies, which is one of the most important innovations produced by modern technological progress in the field of financial and commercial transactions via the Internet, and the study focused on local and international attitudes toward these currencies in addition to the risks and challenges facing their use. In light of its anonymity and the absence of oversight and mediation, The study concluded that the adoption of encrypted virtual currencies leads to facing challenges and prominent risks in terms of society's acceptance of what on the one hand and on the other hand may lack legal legitimacy, which prompted Algeria to take position of complete of encrypted currencies.

**Keywords:** virtual currency, cryptocurrency, internet.

**JEL classification:** G15.

## 1. مقدمة

أدى التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم الى الحاجة الملحة الى مواكبة هذه العولمة والسرعة وذلك لكسب الوقت والجهد والتكاليف من جهة أخرى، خصوصا في مجال المعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الانترنت، باستخدام وسائل دفع الكترونية حديثة إضافة الى ظهور ما يسمى بالعملات الافتراضية، ومنها المشفرة والتي تعتبر بينكوبين أكثر العملات شهرة وانتشار.

ورغم ما اثارته هذه العملات من مخاوف، بالنظر للتقلبات الشديدة في قيمتها الا انها بدأت تحوز تدريجيا على ثقة بعض المتعاملين داخل شبكة الانترنت، نظرا لكونها انسيابية ورمزية في إصدارها وتداولها، وكذلك إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية المرتبطة بها بسهولة ويسر من خلال منصات التداول المنتشرة عبر الانترنت، ما دفع بعض المؤسسات في جميع انحاء العالم الى قبولها كوسيلة دفع والتعامل بها.

ولقد انتشر التعامل بالعملات المشفرة بشكل متسارع في العديد من دول العالم خلال الفترة الأخيرة مصحوب بزيادة عدد المتعاملين والارتفاع المهور في عدد تلك العملات حيث تشير التقديرات الى انه عدد العملات المشفرة حول العالم يقدر بنحو خمس الاف ومئتان وخمسين عملة وفق موقع منتصف عام 2020 coinmarketcap، ومع اتساع نقاط التعامل واتساع دائرة المخاطر و الأسئلة عن مستقبل هذه العملات ينشأ التحدي بشأن مستقبل هذه العملات و دورها في الاقتصاد خاصة في الجزائر في ظل التنافس و التقييد و الإجراءات التي تتخذها الدول لتشجيع او تقييد التعامل بهذه العملات المشفرة.

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة كنواة لتوضيح مفهوم العملات الافتراضية المشفرة والمواقف الدولية والمحلية منها ومن ثم نستعرض المخاطر التحديات التي تواجه استخدامها في ضوء ما تتصف به هذه العملات من مجهولية واجتياز للحدود من خلال سهولة الوصول اليها عبر شبكة الانترنت وتنفيذ عمليات للدفع عبر الحدود مع غياب للوسطاء والخاضعين للسلطة والرقابة.

إشكالية الدراسة: انطلاق مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى انتشار العملات المشفرة وكيف يمكنها ان تشكل مخاطر وتخلق تحديات للأنظمة الاقتصادية على إثر استخدامها؟

الإجابة على هذه الإشكالية تتطلب الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العملات المشفرة؟

- ما هو الموقف الدولي والجزائري من العملات المشفرة؟

- ما هي مخاطر العمليات الافتراضية المشفرة وتحديات استخدامها؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من كون انه العملات الافتراضية المشفرة هي مستقبل النقد بشكل عام إضافة الى الحاجة الى إمكانية بلورة تصور أكثر وضوحا وشمولية حول إمكانية تبني مثل هذه العملات في القطاع الاقتصادي المحلي اهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالعملات المشفرة كمفهوم وموضوع يحظى بالكثير من الاهتمام في العقود الأخيرة.

- التعرف على مدى انتشار العملات المشفرة في العالم والجزائر تحديدا.

- التعرف على اهم المخاطر والتحديات التي تواجه استخدام العملات المشفرة.

منهجية الدراسة: من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها سيتم اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال الاطلاع على أهم المراجع المتخصصة حول العملات المشفرة

خطة الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى عدة محاور كما يلي:

- المحور الأول: ماهية العملات المشفرة؛
- المحور الثاني: الموقف الدولي والجزائري من العملات المشفرة؛
- المحور الثالث: مخاطر العمليات الافتراضية المشفرة وتحديات استخدامها.

## 2.2. ماهية العملات المشفرة.

تعددت المفاهيم حول العملات المشفرة وهذا راجع للمواقف المختلفة منها.

### 1.2. مفهوم العملات المشفرة:

لا بد من التأكيد على أن أشكال العملات الرقمية قد تعتمد في عملية إصدارها وتداولها على علم التشفير، الأمر الذي يجعل من تلك الأشكال بالإضافة إلى كونها عملات رقمية افتراضية أو إلكترونية أو قانونية أن تكون كذلك عملات مشفرة (Cryptocurrencies) وهو ما تقوم عليه العملات الافتراضية من تشفير في الوقت الحالي ومثالها عملة البيتكوين.

لقد تعددت التعريفات المرتبطة بالعملات المشفرة أو الافتراضية ومن أهم التعريفات:

- سلطة البنوك الأوروبية EBA: "تمثيل رقمي للقيمة والتي لا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة عامة ولا ترتبط بالضرورة بعملة تقليدية، ولكن تم قبولها من طرف الأشخاص الطبيعيين أي الاعتباريين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها أو تخزينها أو الاتجار بها إلكترونياً" (European Central bank , 2012, p. 13)
- البنك المركزي الأوروبي ECB: "تتبع من أنواع العملات الرقمية غير المنظمة، يصدرها ويتحكم بها مطوروها عادة، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء المجتمع افتراضياً محدد" (European Central Bank, 2015)
- إن العملة الافتراضية هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً لا تصدر عن البنك المركزي أو السلطات العامة وليست بالضرورة بعملة ورقية (الدولار، اليورو...) إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع. (جوشوا بارون و آخرون ، 2015، صفحة 7)
- أما بنك التسويات الدولية BIS ومن خلال لجنة المدفوعات والبنى التحتية لأسواق المال (CPMI) المنبثقة عنه، فقد عرف العملات المشفرة على أنها عملات رقمية تحمل الصفات التالية: (Bank For International Settlement, 2015, p. 04)

- أصول يتم تحديد قيمتها من خلال مبدأ العرض والطلب، وهي مماثلة في مفهومها للسلع مثل الذهب ولكن مع قيمة جوهرية حقيقية (Intrinsic Value) صفرية، وبعبارة أخرى النقود الإلكترونية فهي لا تشكل التزاماً على أي من الأفراد أو المؤسسات وغير مدعومة من أي جهة تنظيمية.
- يتم تداول قيمتها من شخص إلى آخر إلكترونياً مع غياب الثقة بين جميع الأطراف وبدون وجود وسطاء، ويستخدم بعضها تكنولوجيا "السجلات الموزعة" لهذه الغاية.
- لا يتم إدارتها من قبل جهة أو شخص معين.
- النقود المشفرة (cryptocurrency) هي نقود يتم إصدارها من خلال برامج حاسوبية معتمدة على تقنيات التشفير (cryptography)، ويسمى بعضهم "التعمية"، حيث يتم حماية البيانات التي تصدر على أساسها النقود المشفرة بدرجة عالية من الدقة والقوة. (سامي ، 2019، صفحة 02)
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن العملات المشفرة هي عملات رقمية، لا مركزية، لا تتحكم فيها أي سلطة أو بنك مركزي، ويمكن التعامل بها دون الحاجة إلى وسطاء.

فهي ليست ملك لأحد ولا أحد يديرها، ويمكن لأي شخص المشاركة فيها، مبنية على تقنية البلوكشين لضمان الثقة والشفافية للعمليات المشفرة.

وكذلك عدم وجود التمثيل الحقيقي لهذه العملات مقابل العملات القانونية أو دعمها بغطاء مادي ويتم إصدارها وتبادلها إلكترونياً.

## 2.2. الفرق بين النقود الإلكترونية والافتراضية وبين النقود المشفرة:

يمكننا القول ان النقود المشفرة هي نقود إلكترونية ذلك لكونها تتداول عبر الانترنت لكن العكس غير صحيح لان نسبة كبيرة من النقد المستخدم في النظم المصرفية هي نقود إلكترونية، نسبة النقود الورقية لا تتجاوز 3 بالمئة من مجموع الكتلة النقدية 37 بالمئة منها نقد إلكترونية، النقود الإلكترونية أيضا مشفرة لكنها ليست بالقوة والتعقيد الذي عليه النقود المشفرة اما النقود الافتراضية فهي مصطلح يستخدم غالبا للتعبير عن النقود المشفرة لكنه غير دقيق لان وصف الافتراضية اذا كان يراد به انها غير ملموسة كالنقد الورقي او المعدني فهذا يعني انها إلكترونية و سبق الحديث عنها و ان كان يعني انها ليست نقدا رسميا او معترفا به من قبل الجهات الرسمية، فهذا يدخل فيه غير النقود المشفرة. (سامي ، 2019)

## 3.2. الفرق بين النقود الإلكترونية والافتراضية وبين النقود المشفرة:

اعتماد على ما سبق يمكننا القول انه العملات المشفرة:

- لا تحتاج الى وسيط للتداول.
- تتداول عبر الانترنت.
- يتم امتلاكها عن طريق محافظ تفتح عن طريق المواقع الإلكترونية اين يتم السحب الإيداع والسداد.
- العملة تمثل وحدة رقمية مشفرة تشفيراً خاصاً مما يتعذر مراقبتها.
- لا تصدر من البنوك المركزية.
- هي عملات غير ملموسة كما هي النقود المعدنية والورقية.
- عملة نسبية بين مستخدميها فقط وليس فيه اعتراف عالمي.
- اعتمادها والتداول بها مقترن بقبولها عند مستخدميها.

## 4.2. قيمتها:

تظهر قيمة العملات الإلكترونية المشفرة من إمكانية تبادلها مع عملة أخرى، واستخدامها لسداد المدفوعات، واستخدامها كمخزن للقيمة. وعلى عكس القيمة التي تتطوي عليها العملات الورقية الائتمانية، التي تركز على سياسة نقدية وعلى وضعها كعملة قانونية، تستند قيمة الأصول المشفرة حصراً على توقع أن يقوم آخرون بإعطاء قيمة لها واستخدامها. وبما أن تقييم العملة يستند إلى حد بعيد إلى قنوات ليست لها ركيزة قوية، فقد شهدت أسعار تلك الأصول تقلباً قوياً. (د.مرزوق ، 2020، صفحة 02)

## 5.2. منافع العملات المشفرة للنظام المالي:

- عدم الحاجة الى وسطاء حيث انه التداول بالعملات المشفرة يتم وفق قاعدة الند للند Peer to Peer (Bouveret & Haksar, 2018) وهذا ما يضمن سهولة التعامل ويدعم الكفاءة التشغيلية للنظام.
- نظام غير قابل لاحتياال والتزييف حيث يؤمن نظام العملات المشفرة حفظ البيانات في نظام تشاركي غير مركزي يعتمد على رموز التشفير إضافة الى البصمة الزمنية للوثائق والمستندات الإلكترونية وذلك اعتماد على تكنولوجيا حسابات الأستاذ الموزعة Distributed Ledger Technology. (اسامة و اميرة ، 2019)

- تدنية تكاليف المعاملات حيث نجد انه هناك انخفاض للتكاليف الناتجة عن عدم الحاجة الى وسطاء لإتمام العملية عوض عن انخفاض الفترة الزمنية لإتمام المعاملات حيث تتم بشكل لحظي. (Bouveret و Haksar، 2018)
- دعم الشمول المالي وذلك نتيجة تدني تكاليف المعاملات وعدم الحاجة الى وسطاء من خلال تكنولوجيا حسابات الأستاذ الموزعة الامر الذي يعزز من الشمول المالي (Bouveret و Haksar، 2018)

### 1. 3. الموقف الجزائري والدولي من العملات المشفرة:

اختلفت المواقف الدولية حول شرعية وتبني العملات المشفرة بين مؤيد ومعارض وسوف نعرض مختلف التوجهات والمواقف بداية من المواقف الدولية والعربية والموقف الجزائري خاصة.

#### 1.3. الموقف العربي والعالمي

- **موقف المملكة المتحدة:** تعتبر المملكة المتحدة ال Bitcoin ملكية شخصية فهي من بين دول المدافعة على العملة المشفرة، حيث تخضع السلع والخدمات التي يتم شراءها بال Bitcoin الى الضريبة على القيمة المضافة، يجب ان تتطابق تكلفة السلع والخدمات المشتراة بالبيتكوين مع قيمة الجنيه الإسترليني في وقت الشراء، في حين ان المعاملات والأرباح من (Cryptocurrencies) معفاة من الضريبة على القيمة المضافة. (صندوق النقد العربي ، 2019)

- **الموقف الفرنسي:** قامت فرنسا بإقرار قوانين تسمح للبنوك والشركات التقنية المالية بإنشاء منصات لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة والتي تكون أسرع وأرخص وأكثر شفافية وأمن. (صندوق النقد العربي ، 2019)
- **اما اليابان:** فاعتمدت تنظيم البيبتكوين، لسعيها في ان تصبح المركز العالمي للتكنولوجيا المالية فاعتمتها بشكل كامل ومنحتها قوة ابراء قانونية رسمية. (قاسم النجار ، 2018)

- **الموقف الصيني:** فقد رفضتها رفض كامل فقد أعلنت نيتها عن القيام بإغلاق بورصات التداول الخاصة بعملة بيتكوين و حظرها و هذا يدل على تنامي الخوف من الوقوع بمخاطر هذا التعامل خوفا من اختفاء راس المال الحقيقي جراء التعامل بها. (قاسم النجار ، 2018)

اما المواقف العربية فكانت كالتالي :

- **الموقف التونسي:** لا يوجد حاليا أي توجه لإصدار العملة الرقمية من طرف البنك المركزي، وفيما يتعلق بالعملات المشفرة، يراقب البنك المركزي التونسي عن كثب التطورات في هذا المجال ويبقى متيقظا فيما يتعلق بالمخاطر الكامنة. (صندوق النقد العربي ، 2019، صفحة 16)
- **الموقف الأردني:** قام البنك الأردني بالتحذير من استخدام العملات المشفرة و خاصة البيبتكوين فهو لا يعتبرها مناقصة قانونية حيث قام بإصدار تعميمه الثاني سنة 2018 يؤكد فيه استمرار سير حظر التعامل بالعملات المشفرة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وقد قام بالتأكيد على ذلك في تعميمه الذي اصدر بتاريخ 24.11.2019 و ذلك نتيجة انتشار ظاهرة ترويج لإحدى العملات المشفرة و المعروفة باسم (Dag coin) . (البنك المركزي الاردني ، 2020)

- **موقف الامارات العربية المتحدة:** يسمح البنك المركزي الاماراتي بالتعامل بالعملات الرقمية، و لكن يحذر في نفس الوقت من المخاطر الناجمة عن استخدام العملات المشفرة كما يعمل على دراسات حاليا عن إمكانية اصدار العملات الرقمية من طرف البنك المركزي. (صندوق النقد العربي ، 2019) .
- ومن المهم أيضا ان نعرف انه طبيعة ودرجة القبول والاعتراف القانوني بمثل هذا النوع من العملات هو يبقى متغير ونسبي في درجات التجريم والمنع والاعتراف لدى الدول المحذرة.
- ويمكننا توضيح المواقف الدولية اتجاه التعامل واعتماد العملات المشفرة من خلال المواقف التالية:

**الجدول 1. اتجاهات القبول والتنظيم نحو العملات المشفرة**

| دول أعلنت قبولها الكامل للعملات المشفرة   | دول أعلنت رفضها الضمني للعملات المشفرة                                                                                  | دول أعلنت قبولها الضمني للعملات المشفرة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        | دول أعلنت رفضها الكامل للعملات المشفرة                           |
|-------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------|
| استراليا، الدنمارك، سويسرا، كندا، اليابان | اندونيسيا، إيران، البحرين، بنغلادش، تايوان، الدومنيكان، السعودية، عمان، الصين، كولومبيا، الكويت، ليتوانيا، ليسوتو، مكاو | <b>الجوانب الضريبية:</b><br>الارجنتين، اسبانيا، ايسلندا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، جنوب افريقيا، روسيا، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، فنلندا، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا.<br><b>الجوانب غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:</b><br>جزر كايمان، كوستاريكا، التشيك، استونيا، جبل طارق، هونج كونج، جزيرة ايل اوف مان، جيرسي، لاتفيا، ليختنشتاين، لوكسمبورغ، سنغافورة. | الامارات، باكستان، بوليفيا، الجزائر، مصر، العراق، المغرب، نيبال. |

المصدر: The authors according to Global Lega Research Center (2018)

### 2.3. الموقف الجزائري من العملات المشفرة والرقمية

تشهد مؤخرا العملات الافتراضية تطورا و انتشارا متزايد بشكل كبير في العالم و هذه حقيقة واقعية لا يمكننا انكارها ، غير أن هناك تصادم بين عاملين متناقضين يلزمان هذه العملة و هذا ما جعل قبول للتعامل بها نسبي بين دول العالم ،فمن جهة هناك عامل و ميزة أولية و هي الاغراءات التي تحققها هذه العملة، وهذا ما يجعلها تشكل محفزا لاقتنائها، أما من جهة أخرى فاعتماد هذه العملة يعرض الأنظمة المالية والمتعاملين لمخاطر الكبيرة ، وهو العامل الذي كان سببا لعزوف العديد من الدول عنها و خاصة الجزائر، حيث أن التأثير بالعامل الأول نتج عنه اعتراف بعض الدول بهذه العملة، والاقرار صراحة بمشروعية التعامل في حق المخالفين، مع أن هذا أيضا لا يضمن منعهم من تداولها، باعتبار أن بلوغ هذا الهدف يتوقف

على صرامة السياسة التشريعية المعتمدة ومدى ملاءمتها للطبيعة التقنية الخاصة المميزة لهذه العملة. (طرد فريدة حداد ، 2021)

### 3.3. موقف القانون الجزائري من العملات الافتراضية

رفض المشرع الجزائري رفضا كاملا لهذه الفكرة من الأساس، حيث وضع حدا لهذه العملة بموجب المادة 117 من القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 فقد منع جميع التعاملات الممكنة، حيث منع شراءها وبيعها مقابل العملات النقدية الرسمية، كما منع استعمالها كأداة للتداول مقابل الحصول على السلع والخدمات المختلفة، ويعد مخالفا لهذا النص مجرد حيازة هذه العملة في المحافظ الإلكترونية المعدة خصيصا لتخزينها دون أن يتم تداولها، وكل فعل يأتي مخالفا لهذا المنع جعله المشرع مقرونا بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها. (المالية، 2018)

### 4. مخاطر العملات الافتراضية المشفرة وتحديات استخدامها

#### 1.4. مخاطر العملات الافتراضية

##### ❖ مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- و قد حددت مجموعة العمل المالي ( FATF ) بعض المخاطر على النحو التالي : (Financial Action Task Force , juin 2014, p. 9)
- توفر الأصول الرقمية (وعلى وجه الخصوص الأصول المشفرة) إمكانية إخفاء الهوية أكثر من طرق الدفع الإلكترونية التقليدية، حيث يمكن تداول الأصول المشفرة عبر منصات الإنترنت والتي تتميز بشكل عام بعلاقات لا تتطلب النقاء العميل وجها لوجه مع العميل الآخر، وقد تسمح بتمويل وتحويلات لأطراف مجهولة الهوية (تمويل نقدي أو تمويل من طرف ثالث من خلال بالتبادلات الافتراضية التي لا تحدد المصدر بشكل صحيح أو وجهة الأموال).
- يزيد الوصول العالمي للأصول المشفرة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ حيث يمكن الوصول إلى أنظمة الأصول المشفرة عبر الإنترنت أو عبر الهواتف المحمولة، ويمكن استخدامها لإجراء مدفوعات عبر الحدود وتحويل الأموال.
- تعتمد منصات الأصول المشفرة عادة على البنى التحتية المعقدة التي تستخدم عدة كيانات، وغالبا ما تنتشر عبر عدة بلدان لتحويل الأموال أو تنفيذ المدفوعات، وهذا التوزيع للخدمات يعني أن مسؤولية الامتثال والرقابة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تكون غير واضحة، علاوة على ذلك، قد يتم الاحتفاظ بسجلات العملاء والعمليات من قبل كيانات مختلفة، وغالبا ما تكون في ولايات قضائية مختلفة، مما يزيد من صعوبة الوصول إليها بالنسبة للهيئات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون، وتتفاقم هذه المشكلات بسبب الطبيعة السريعة لتطور التكنولوجيا "اللامركزية".
- يمكن أن توجد مكونات نظام الأصول المشفرة في ولايات قضائية لا تملك ضوابط كافية لمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب؛ الأمر الذي يزيد من مخاطر استغلال هذه الأصول في تنفيذ عمليات غير مشروعة كغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح.

## ❖ مخاطر مالية متعلقة بتقلب الأسعار والاستثمار: و يمكننا تلخيصها فيما يلي: (د. غربى و د. بدرونى ،

(2020)

- تقلب الأسعار: وهو راجع لعدة أسباب منها، (طبيعة السوق غير المنظمة، العاطفة فى التعامل مع السوق، التسويق والدعاية للعملاء الرقمية، سهولة التلاعب فى الأسعار).
- اللوائح التنظيمية: وهى من أكثر مخاطر العملات المشفرة باعتبار أن سوق العملات المشفرة مازال جديدا فى النظام المالى، فإذا تعرض المستثمر للاحتيال أو النصب، فممكن جدا ان لا يتم إنصافه، حيث انه ولحد الان لا يوجد قانون دولى يقر بالعملات الرقمية، وهذا ما يجعل المستثمر معرض للاحتيال وغير محمى بموجب قانون دولى وهذا ما يدفعهم الى تجنب الاستثمار فى تلك السوق رغم رغبتهم فى ذلك.
- التعرض للسرقة والاختراق: ان سوق العملات المشفرة معرض جدا لعمليات السرقة والاختراق فهذا يحصل بشكل متكرر، ففرصة فى هذا المجال أحد أبرز المخاطر والتهديدات التى يتعرض لها المستثمر فى مجال العملات المشفرة والرقمية.
- الخروج من السوق: فى حالة رغبة المستثمر فى الخروج من سوق العملات الرقمية، فإنه يواجه مشاكل عديدة، فغلب منصات تبادل العملات الرقمية لا تسمح إلا بعمليات سحب بالدولار الأمريكى، ويوجد جزء قليل من يسمح بالأورو، الجنية الأسترليني أو الين اليابانى، بإضافة إلى تقييد عملية السحب بحد أقصى أو حد أدنى، وهو الأمر الذى لا يسمح بتحويل العملات الرقمية إلى أخرى تقليدية كما يوجد قيد آخر فى بيع العملات الرقمية، وهى قبول بيع العملات البارزة فقط فى السوق، مثل البيتكوين، الأمر الذى يزيد من عبء الخروج من سوق العملات المشفرة.
- الاستخدام التجارى المحدود: فلا يزال اعتماد العملات الافتراضية حذر، فلقد أعلنت فى سبتمبر سنة 2019 عملاق الدفع عبر الانترنت باي بال (Paypal) أنها ستقبل العملات الافتراضية للمعاملات التى تنطوي على تبادلات غير مادية. وفى فرنسا، تقبل بعض مواقع الويب العملات الافتراضية، فاستعمال العملات الافتراضية يمثل تحديا حقيقيا لمختلف الفاعلين فى القطاع وذلك راجع أساسا لعدم استقرار نظام الدفع.

## ❖ مخاطر أخرى مرتبطة باستخدام العملات المشفرة:

أكد بنك التسويات فى تقريره الأخير 2018 على ضرورة التأقلم مع المخاطر الجديدة: (صندوق النقد العربى ، 2019)

- يمكن للثقة ان تتبخر بسرعة كبيرة بسبب هشاشة الاجماع اللامركزي الذى يتم من خلاله تسجيل العمليات.
- قد تؤثر احجام الاتصالات متطلبات التخزين المرتبطة بعمليات التشفير على مستوى سيولة الانترنت القابلية التوافقية للعملات المشفرة مع البيانات المالية المشفرة قد تكون غير فعلية.
- من الناحية التشغيلية تتطور عمليات التشفير فى عالمها الرقمية الخاص، دون حواجز حدودية، ويمكن ان تعمل بشكل مستقل عن البيانات المؤسسية القائمة او بنية أساسية أخرى.

- معظم مستخدمي العملات المشفرة يصلون الى ممتلكاتهم عبر أطراف ثالثة مثل: موفري محفظة العملات ومنصات التداول.
- ينبغي تنفيذ القوانين الحالية للدفع التي تتناول قضايا الامن والكفاءة وقانونية الاستخدام على نحو متسق عبر احكام.

#### 2.4. التحديات التي تواجه استخدام العملات المشفرة

##### ❖ الافتقار إلى السلطة المركزية والبنية التحتية الإدارية الواضحة :

تعمل منصات العملات المشفرة غالبا في بيئة تنظيمية غير واضحة، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار والافتقار إلى وضوح الوضع القانوني، ويعني غياب السيطرة المركزية على كمية وسعر العملات المشفرة أنها تخضع أساسا لديناميكيات السوق؛ إذ شهد سعر البتكوين تقلبا ملحوظا في السنوات الأخيرة، من أدنى مستوياته لأقل من 100 دولار في عام 2013 و 200 دولار في عام 2015 لأعلى مستوياته لأكثر من 1000 دولار في عام 2013. ومرة أخرى في عام 2017، وهذا قد يجعلها خيارا جذابا للمستثمرين والمضاربين في العملات، ولكن أقل استقطابا للاستخدام من قبل المستهلكين العاديين. فقد كان الدافع وراء شهرة العملات المشفرة في جزء كبير منه هو استخدامها أصلا لتخزين القيمة وتجميعها وليس وسيطا للتبادل. (د.مرزوق ، 2020)

##### ❖ عدم وجود قيمة ذاتية عادلة للعملة المشفرة:

فعلى عكس العملات التقليدية فإن العملات المشفرة لا تستند الى أساس اقتصادي او منافع اقتصادية من غير خصائص التعامل بها لانعدام الوساطة في التداول و عدم القدرة على الاحتيال و التزيف و التلاعب إضافة الى انخفاض تكلفة المعاملات و بذلك يمكن القول انه العملات المشفرة تتعرض لمخاطر تقييم اعلى من الأصول المالية الأخرى. (اسامة و اميرة ، 2019)

##### ❖ تكلفة إصدار النقود الافتراضية:

ان استخدام العملات المشفرة يزيد من التكلفة البيئية، فمن اجل المصادقة على عملية واحدة في البيتكوين، يتم تقدير استهلاك الكهرباء في ديسمبر 2017 الى 215 كيلو واط في الساعة، وهذا ما يعادل ستة اشهر من العمل على جهاز كمبيوتر شغال ليل و نهار. (صندوق النقد العربي ، 2019)

##### ❖ مشاكل تقنية مرتبطة بأمن العملات المشفرة والمنصات الرقمية وسلامتها:

- وهي التحديات التي تواجه أي جهة تحاول انشاء او نشر عملة افتراضية للاستعمال اليومي:
- الوصول إلى التحكم والإلمام التكنولوجي اللازم لتطوير العملة الافتراضية ونشرها والحفاظ عليها كخدمة إلكترونية، ويشمل الإلمام التكنولوجي اللازم مهارات الازمة في مجالات ربط الشبكات والحوسبة وتقنيات التشفير.
- التحقق من أن العملاء المستخدمين للعملة بإمكانهم الوصول الدائم والأكيد إلى عملتهم بما يستلزم المستوى الكافي من المعرفة التقنية للسماح باستعمالها في العمليات اليومية.

- ضمان مستويات من مجهولية العمليات التي يطالب بها المستخدمون، وسلامة العملية ليتأكد المشترون والبائعون من التبادل المناسب من دون الحاجة إلى خبرة تقنية متقدمة جداً.
  - رقابة سلامة العملة الافتراضية (وتوفرها) ضد الأخطار الإلكترونية المتقدمة، ولا سيما الدول المعارضة لنشر العملة الافتراضية من طرف جهات فاعلة غير حكومية.
- ومن المهم أن نشير إلى أن التحديات لا تختزل في بتكوين أو غيرها من العملات الافتراضية اللامركزية ليس واضحاً ما إذا كانت جهة فاعلة غير حكومية ستفضل غياب السلطة المركزية. وبالتالي، تشكل كيفية هيكلة بنية السلطة التحتية، أي شبكة الحواسيب التي تنفذ الخوارزميات التي تؤدي الوظائف العامة نفسها التي تؤديها سلطة متموضعة مركزياً، إحدى نقاط القرار الأساسية لإنشاء عملة افتراضية. (جو شوا بارون و اخرون ، 2015)

#### 4. خلاصة

تعتبر العملات الافتراضية ابتكار عصرياً منفصلاً ومستقلاً عن النقود الإلكترونية إلا أنها لازالت تعاني من مسألة الاعتراف والشرعية القانونية، فأغلب الدول تتجه نحو التحذير منها ومنع التعامل بها لذلك فإن تشجيع الاعتماد على العملات الافتراضية المشفرة يؤدي إلى مواجهة تحديات ومخاطر بارزة من حيث قبول المجتمع بها من جهة ومن جهة أخرى قد تقتصر إلى الشرعية القانونية، الأمر الذي يؤدي إلى استغلالها في ممارسات غير شرعية، إضافة إلى صعوبة حماية المستهلكين والمستثمرين المستعملين لهذه العملة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- العملة المشفرة هي عملة رقمية لا مركزية مبنية على تقنية البلوكشين ولا تحتاج إلى وسيط للتعامل
- اتجهت غالبية الدول العربية إلى الرفض الكامل أو الضمني للعملات المشفرة حيث أن البعض منهم اتجه إلى حظر وتحرير التعامل بها
- أما الموقف الدولي والغربي فاتجهت أغلب الدول إلى القبول الكامل أو الضمني للعملات المشفرة.
- وفيما يخص الموقف الجزائري فقد رفض المشرع رفضاً كاملاً لفكرة العملات المشفرة عبر المادة 117 ويعد التعامل بها مخالفاً لنص القانون رقم 17-11 من قانون المالية.
- يترتب عن التعامل بالعملات المشفرة عدة مخاطر أهمها غسل الأموال وتمويل الإرهاب إضافة إلى العديد من المخاطر المتعلقة بتقلب الأسعار وكذا المخاطر التي تعود على مستخدميها.
- أن اعتماد الجزائر لفكرة العملات المشفرة تدفع إلى مواجهة تحديات عديدة أهمها الانقار إلى السلطة المركزية والبنية التحتية والإدارية الواضحة إضافة إلى التكاليف الباهظة لإصدار هكذا نوع من العملات وغيرها من التحديات.

لذلك ينبغي على البلدان أن تمضي مجموعة في هذا الطريق بالتركيز على توفير إطار تعليمي عادل يساعد على التحكم في المخاطر المرتبطة بهذه العملات ولا يحد من الإبداع من خلال:

- مراقبة الامتثال للمتطلبات السارية بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية المستهلك والمستثمرين.
- استغلال الخبرات الحالية وتوظيف المهارات المتخصصة في هذا المجال.
- منع التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة وتقديم التوعية والإرشاد لما تحتويه من مشكلات اقتصادية وتقنية قد تعود بالضرر على مستخدميها بالضرر والهلاك.

- العمل على إيجاد بديل نقدي إلكتروني كفء وفعال، يستمد قوته في تعاملاته وتداوله من أصول حقيقية ومضمونة.

## 6. المراجع

- (FATF) Financial Action Task Force). juine 2014. (*Virtual Currencies-Key Definitions and Potential AML/CFT RISKS* . FATF.
- A Bouveret و V Haksar. (2018). What Are Cryptocurrencies? Apotential new from of money offers benefits while posing risks . *Finance and Development*.55 ،
- Bank For International Sttlement). November, 2015 .(CPMI Reporation Diagital Currencies.
- Eroupean Central Bank). february, 2015 .(Virtual Currency Schemes a Futher Analysis.
- European Central bank). Octobre , 2012 .(Virtual Currency Schemes.
- البنك المركزي الاردني . (2020). *العملات المشفرة . الاردن : دائرة الاشراف و الرقابة على نظام المدفوعات الوطني .*
- امال د.مرزوق . (2020). *العملات المشفرة :فرص و تحديات استخدامها . مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد السادس العدد 2)، 112.*
- بن ابراهيم سويلم سامي . (2019). *النقد المشفرة "نظرة تاصيلية "* .
- جو شوا بارون و اخرون . (2015). *تداعيات العملة الافتراضية على الامن القومي . كاليفورنيا: RAND.*
- حمزة د.غري ، و عيسى دبدروني . (2020). *العملات المشفرة النشاء التطور و المخاطر . مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 67-80.*
- عبد الحق قريبيس طبد فريدة حداد . (2021). *العملة الافتراضية في القانون الجزائري . المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية ، 394-379.*
- قانون المالية. (2018). المادة 17من قانون رقم 17-11-المؤرخ في 27 ديسمبر 2017. صفحة العدد 76 .
- مجلس محافظي المصارف المركزية صندوق النقد العربي . (2019). *مخاطر و تداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي . ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية.*
- هشام قاسم النجار . (2018). *العملات الافتراضية المشفرة (دراسة اقتصادية شرعية محاسبية ) . الاردن : دار النفائس .*
- وجدي وديع اسامة ، و حسانين محمد اميرة . (2019). *خصائص العملات المشفرة بين المنافع و التهديدات و الاتجاهات و القواعد التنظيمية . المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، 243.*